

Distr.: General
26 July 2012
Arabic
Original: English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون
البند ٩٥ (ع) من جدول الأعمال المؤقت*
نزع السلاح العام الكامل

الصلة بين نزع السلاح والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدّم عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٠/٦٦. ويناقش التقرير الاتجاهات الحديثة لمواصلة تعزيز الصلة بين نزع السلاح والتنمية في إطار الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يحتوي على معلومات وردت من الحكومات بشأن هذا الموضوع.

* A/67/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

140812 130812 12-44175 (A)



أولا - مقدمة

١ - في الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٣٠/٦٦، المعنون "الصلة بين نزع السلاح والتنمية"، أكدت الجمعية الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في مجال الصلة بين نزع السلاح والتنمية، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز دور المنظمة في هذا المجال. وفي الفقرة ٢ من القرار، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل، عن طريق الأجهزة الملائمة وفي حدود الموارد المتاحة، اتخاذ إجراءات لتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية لعام ١٩٨٧^(١). وفي الفقرة ٧ من القرار، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والستين تقريراً عن تنفيذ القرار المذكور. وهذا التقرير مقدم استجابة لذلك الطلب.

٢ - وزيادة على ذلك، كررت الجمعية العامة، في الفقرة ٦ من القرار، دعوتها الدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى الأمين العام معلومات عن التدابير التي تتخذها والجهود التي تبذلها لكي تركز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءاً من الموارد التي تتاح نتيجة لتنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة، بغرض تضيق الفجوة التي تزداد اتساعاً باستمرار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٣ - وفي ٨ آذار/مارس ٢٠١٢، وجهت الأمانة مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تطلب فيها آراءها. واستلمت حتى وقت إعداد هذا التقرير ردوداً من الدول الأعضاء التالية: بنما وكوبا وكولومبيا. وترد هذه المعلومات في الفرع ثالثاً أدناه.

ثانياً - مواصلة تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال الصلة بين نزع السلاح والتنمية

٤ - ما فتئت الدول الأعضاء تقدم منذ عام ١٩٨١ معلومات عن إنفاذها العسكري عن طريق ما يطلق عليه اليوم تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية^(٢). وفي عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، التقى فريق للخبراء الحكوميين لأول مرة منذ الثمانينات من القرن الماضي لاستعراض تسير أعمال هذه الأداة. وتقرير الفريق (A/66/89)، الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٠/٦٦، تضمن توصيات الغرض منها تيسير توسيع نطاق مشاركة الدول في أداة الإبلاغ هذه، ومن ثم تعزيز الأمن الدولي من خلال زيادة الشفافية في النفقات العسكرية.

(١) انظر تقرير المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، نيويورك، الفترة من ٢٤ آب/أغسطس إلى ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ (A/CONF.130/39).

(٢) انظر الموقع: www.un.org/disarmament/convarms/Milex.

٥ - وفي السنوات الأخيرة، تزايد تركيز الأمم المتحدة على المسائل المتعلقة بالصلة بين نزع السلاح والتنمية في ميدان الأسلحة التقليدية. ومن الأمثلة على ذلك النهج الواسع النطاق إزاء مسألة الأسلحة الصغيرة التي عرضها الأمين العام على مجلس الأمن في عام ٢٠١١ (S/2011/255) والتشديد على اتباع نهج شامل فيما يخص تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (الوثيقة A/66/292 مثلاً).

٦ - وهناك اعتراف متزايد بالتأثير المزعزع للاستقرار الناشئ عن الصلات القائمة بين العنف المسلح وضعف الرقابة على تجارة الأسلحة والذخائر، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وضعف المؤسسات، والفساد، وانعدام الحوكمة السليمة. وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في مواصلة معالجة هذه المسائل ومساعدة الدول الأعضاء في هذا الصدد. وفي المناقشات التي أجريت بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في مناسبات من بينها دورة اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، التي عقدت في نيويورك في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢، برزت مسائل من قبيل المساعدة الدولية المقدمة في مجال إدارة المخزونات وتدميرها، وإقامة نظم لوسم الأسلحة وتعبئتها، وتحسين النظم التشريعية والرقابية الوطنية.

٧ - وتواجه منظومة الأمم المتحدة يومياً آثار سوء تنظيم تجارة الأسلحة على جهود التنمية. وأكثر الناس مكابدة للآثار الوخيمة لتجارة الأسلحة هذه هم الرجال والنساء والفتيان والفتيات الواقعون في شرك حالات العنف والتزاع المسلحين. وتتجلى الخسائر البشرية المترتبة على آثار سوء تنظيم التجارة العالمية للأسلحة التقليدية بطرق شتى: منها تعرض المدنيين للقتل والإصابة والاعتصاب، وارتكاب انتهاكات جسيمة أخرى للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتشريد الناس داخل الحدود وعبرها، وتحمل المتضررين من العنف والتزاع المسلحين لمشقة شديدة نتيجة انعدام الأمن والصعوبات الاقتصادية.

٨ - وفي عام ٢٠٠٦، بدأت الدول الأعضاء مناقشات بشأن معاهدة تجارة الأسلحة (قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٤٠). وأثارت عدة دول مسائل تتعلق بالتنمية حيث تشاهد حالياً روابط قوية بين التنمية وتجارة الأسلحة والتزاعات.

٩ - وعلى صعيد الأمم المتحدة، تظل آليات التنسيق فيما يتعلق بهذه المسائل تتمثل في فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام، والعمل التنسيقي المتعلق بالأسلحة الصغيرة،

والفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتكفل هذه الآليات مواصلة الأمم المتحدة - وفقا لبرنامج عمل الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية لعام ١٩٨٧ - التشجيع على النظر إلى المسألة من منظور مترابط في سياق الهدف العام للمنظمة المتمثل في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

ثالثا - المعلومات الواردة من الحكومات

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

من أولويات السياسة الخارجية والداخلية في كولومبيا تشجيع التنمية. وعليه، تعمل كولومبيا، من منظور وطني وفي علاقاتها مع المجتمع الدولي، على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي إطار سياستها الرامية إلى تحقيق الازدهار الديمقراطي، تخصص الحكومة موارد هامة لمواجهة التحديات المبنية في القرار ٣٠/٦٦، في مجالات التنمية والقضاء على الفقر والقضاء على الأمراض التي تبتلى بها البشرية.

إضافة إلى ذلك، فإن كولومبيا ملتزمة مبدئيا بترع السلاح، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ومراقبة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمعدات الحربية.

ووفقا لتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، تدعو كولومبيا إلى زيادة الوعي في أوساط المجتمع الدولي بالصلة القائمة بين المفهومين، واعتماد طائفة واسعة من التدابير لمنع نشوب النزاعات، لا سيما التدابير المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة؛ وتعزيز الأمن من خلال زيادة الشفافية والثقة؛ وزيادة الدور الذي تضطلع به في هذا الصدد الأمم المتحدة وسائر المؤسسات الدولية والجهات المانحة.

والأمن عنصر أساسي في أي سياسة إنمائية. وتعتقد كولومبيا اعتقادا راسخا أن نزع السلاح والحد من الاتجار غير المشروع بجميع أنواع الأسلحة والذخائر والمعدات الحربية يساهمان في الأمن، ومن ثم في التنمية. وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ١٤ من الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية لعام ١٩٨٧، فإن

تعزيز الأمن لا يتكون من جوانب عسكرية فقط، بل له أيضا جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية وجوانب تتعلق بحقوق الإنسان والبيئة.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢]

إن الطابع العالمي للأزمة الاقتصادية والمالية الحالية يُكسب الصلة بين نزع السلاح والتنمية أهمية كبيرة.

ومما يأتي بنتائج عكسية أن الإنفاق العسكري على الصعيد العالمي ازداد بنسبة تناهز ٤٥ في المائة في العقد الماضي، في الوقت الذي أضحت فيه المشاكل الناتجة عن التخلف الاقتصادي والاجتماعي والحرمان والفقر أكثر حدة.

والتسارع المقلق لسباق التسلح، الذي يستأثر حاليا بمبلغ ١,٧٤ ترليون دولار سنويا، يستهلك نسبة كبيرة للغاية من موارد العالم البشرية والمالية والطبيعية والتكنولوجية ويلقي عبئا ثقيلا على كاهل اقتصادات العديد من البلدان.

والقوات المسلحة هي الجهات المستهلكة الرئيسية لطائفة واسعة من الموارد والاحتياجات غير المتجددة لكل من الطاقة والمواد الخام. وتحمل القوى العسكرية الكبرى المسؤولية الرئيسية عن استهلاك المواد الخام للأغراض العسكرية، بما يتجاوز حتى استهلاكها للموارد عموما.

وتمتص الأنشطة العسكرية وما يتصل بها من أنشطة نسبة كبيرة من الإمكانيات العلمية والتكنولوجية. وتقدر حاليا نسبة العلماء في العالم الذي يشتركون في أنشطة تتصل بالمجال العسكري بنحو ٢٥ في المائة. ومن أصل مجموع الإنفاق على البحث والتطوير منذ الحرب العالمية الثانية، استخدمت نسبة حوالي ٤٠ في المائة لأغراض عسكرية.

ومنذ عام ١٩٦٠، أنفقت البلدان الغنية ما لا يقل عن ١٥ ترليون دولار على صناعة الأسلحة (حوالي ٣٣٤ بليون دولار سنويا)؛ بيد أنها لم تخصص سوى ٢,٦ ترليون دولار (أقل من ٥٨ بليون دولار سنويا) للمساعدة الإنمائية المقدمة للبلدان الفقيرة. وبعبارة أخرى، استثمرت البلدان الغنية في صناعة الأسلحة ما لا يقل عن ستة أضعاف ما أنفقته في المساعدة الإنمائية.

وتفيد حسابات الأمم المتحدة أن مبلغ ٨٠ بليون دولار في السنة لمدة عقد واحد من شأنه أن يكفي للتخلص من الفقر والجوع وغياب الرعاية الصحية والتعليم والإسكان في العالم أجمع. غير أن ما يُنفق على الأسلحة يفوق بمائة ضعف ما يُنفق للتخفيف من حدة الجوع وتشجيع التنمية الزراعية وتخفيف وطأة المأزق الاقتصادي الذي تورطت فيه معظم البلدان.

وتكرر كوبا اقتراحها إنشاء صندوق تديره الأمم المتحدة ويخصص له ما لا يقل عن نصف الإنفاق العسكري الحالي بغرض تلبية احتياجات البلدان المحتاجة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن شأن هذه المبادرة أن تنتج، علاوة على فوائدها الواضحة، قيمة مضافة بوصفها إجراء لبناء الثقة، وأن تكون عاملا حاسما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتكرر كوبا أيضا تأييدها لبرنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧، وهو البرنامج الذي يتضمن التزاما دوليا بتخصيص قسط من الموارد المتاحة عن طريق نزع السلاح لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى نفس المنوال، تؤيد كوبا مناقشة هذه المسألة في الجمعية العامة. وينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا مركزيا في ربط نزع السلاح بالتنمية.

وعلى الدول أن تتخذ خطوات محددة لكي تركز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءا من الموارد التي تتاح نتيجة لتنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة، بغرض تضيق الفجوة التي تزداد اتساعا باستمرار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]

[٧ أيار/مايو ٢٠١٢]

نود أن نذكر، كما فعلنا في مناسبات سابقة، أن بنما لا تمتلك أية قوات مسلحة بموجب أحكام الدستور، ومن ثم الرد على الطلبات المشار إليها في الفقرتين ٦ و ٧ من [القرار ٣٠/٦٦].